

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ المقالة الأولى من الآيات كتاب النجاة ﴾

نريد أن نحصر جوامع العلم الآتية فنقول إن كل واحد من علوم الطبيعيات وعلوم الرياضيات فائما يفحص عن حال بعض الموجودات وكذلك سائر العلوم الجزئية وليس لشيء منها النظر في أحوال الموجود المطلق ولواحقه ومبادئه (١) فظاهر أن ههنا علما باحثا عن أمر الموجود المطلق ولواحقه التي له بذاته ومبادئه ولأن الآله تعالى على ما أتفقت عليه الآراء كلها ليس مبدءا لموجود معلول دون وجود معلول آخر بل هو مبدءا للموجود المعلول على الإطلاق فلا محالة أن العلم الآتية هو هذا العلم فهذا العلم يبحث عن الموجود المطلق وينتهي في التفصيل إلى حيث يتبدى منه سائر العلوم فيكون في هذا العلم بيان مبادئ سائر العلوم الجزئية *
﴿ فصل في مساواة الواحد للموجود باعتبار ما وأنه بذلك

يستحق لموضوعية هذا العلم ﴾

ولما كان كل ما يصح عليه قولنا إنه موجود فيصح أن يقال له واحد حتى أن الكثرة مع بعدها عن طباع الواحد قد يقال لها كثرة واحدة فيبين أن لهذا العلم النظر في الواحد ولواحقه بما هو واحد - ولهذا العلم النظر في الكثرة أيضاً ولواحقها *

﴿ فصل في بيان الأعراض الذاتية والغريبة ﴾

ولواحق الشيء من جهة ما هو هو ما ليس يحتاج الشيء في لحوقها له إلى أن

(١) قوله ومبادئه لو تركه لكان أولى وأصوب فإنه لا مبدءاً للموجود المطلق أصلاً ولا لمكان مبدءاً لنفسه وخصوصاً وإن الوجوب كالامكان نسبة من نسب الحق الأقدس « الذات للبحث » وإن كانت نسبة الوجوب إليه أقرب فليتهم فإنه من أدق دقائق الراسخين

تخلق شيئاً آخر قبله أو إلى أن يصير شيئاً آخر فتلحقه بعده فإن الذكورة والأُنوثة والمصير من موضع إلى موضع بالاختيار هو للحيوان بذاته - وأما التحيز والتمكن والحركة والسكون فذلك له لا بأنه حيوان بل ذلك له بما هو جسم - وأما الحس والتغذي والنطق فهي له بتوسط أنه حيوان ونام وإنسان ومن هذه الواحق التي تخلق الشيء من جهة ما هو هو ما هو أخص منه ومنها ما ليس أخص منه والتي هي أخص منه فمنها فصول ومنها أعراض - وبالفصول ينقسم الشيء إلى أنواعه وبالأعراض ينقسم إلى اختلاف حالته (أى إلى أحواله المختلفة) *

﴿ فصل في بيان أقسام الموجود وأقسام الواحد ﴾

وانقسام الموجود إلى المقولات يشبه الانقسام بالفصول وإن لم يكن كذلك وانقسامه إلى القوة - والفعل - والواحد - والكثير والقديم - والحديث - والتمام - والنقص - والعلة - والمعلول - وما يجري مجراها يشبه الانقسام بالمعارض فتكون المقولات كأنها أنواع وتلك الآخر كأنها فصول عرضية أو أصناف - وكذلك أيضاً للواحد أشياء تقوم مقام الأنواع وأشياء تقوم مقام الأصناف واللواحق وأنواع الواحد بوجه التوسع - الواحد بالجنس - والواحد بالنوع - والواحد بالعرض (١) والواحد بالمشاركة في النسبة (٢) والواحد بالعدد - ولواحقه المساواة (٣) والمساواة - والمطابقة - والمجانسة - والمشاركة - وهو هو -

(١) قوله والواحد بالعرض أي الكم والكيف (٢) قوله في النسبة أي الوضع والإضافة (٣) قوله المساواة هو على طريقة الألف والنشر المتشوش فإن المساواة اسم المشاركة في الكم والمساواة اسم المشاركة في الكيف والمطابقة اسم المشاركة في الوضع والمجانسة اسم المشاركة في الجنس والمساواة اسم المشاركة في الإضافة ويقال لها المناجسة أيضاً وهو اسم المشاركة في النوع ويقال لها الممانعة أيضاً ولعله عدل عن لفظ الممانعة إلى المزمع هو اسم المشاركة في العرض كالموضع كالكاتب والواحد المحمولين على الإنسان والاتحاد في المحمول كالقطن والذئب اللذين يحمل عليهما الأبيض فتدبر

وأشكال الكثير مقابلات لتلك ولواحقه الغيرية ^(١) والمقابلة واللامشابهة — واللامساواة — واللامجانسة — واللامشاكلية — فينبغي أن نحقق أحوال هذه وحدودها ومبادئها وما الذي يعرض لها بالذات — فنقول إن الموجود لا يمكن أن يشرح بغير الاسم لأنه مبدأ أول لكل شرح فلا شرح له بل صورته تقوم في النفس بلا توسط شيء — وهو ينقسم نحواً من القسمة إلى جوهر وعرض — وإذا أردنا تحقيق الجوهر احتجنا أن تقدم أمامه مقدمات — فنقول إذا اجتمع ذاتان ثم لم تكن ذات كل واحد منهما مجامعة للأخرى بأسرها كالحال في التولد والحائط فانهما وان اجتمعا فداخل التولد غير مجامع لشيء من الحائط بل إنما يجامعه ببسيطه فقط وإذا لم يكونا كالتولد والحائط بل كان كل واحد منهما يوجد شائعاً بجميع ذاته في الآخر ثم إن كان أحدهما ثابتاً بحاله مع مفارقة الآخر وكان أحدهما مفيداً لمعنى به يصير الجميع موصوفاً بصفة والآخر مستفيداً له فان الثابت والمستفيد لذلك يسمى محلاً — والآخر يسمى حالاً فيه ثم إذا كان المحل مستغنياً في قوامه عن الحال فيه فانما نسميه موضوعاً له — وإن لم يكن مستغنياً عنه لم نسمه موضوعاً بل ربما سميناه هيولى وكل ذات لم يكن في موضوع فهو جوهر وكل ذات قوامها في موضوع فهو عرض . وقد يكون الشيء في المحل ويكون مع ذلك جوهرًا أعني لا في موضوع إذا كان المحل القريب الذي هو فيه متقوماً به ليس متقوماً بذاته ثم يكون مع هذا مقوماً له ونسميه صورة . وأما اثباته فقد يأتينا من بعد وكل جوهر ليس في موضوع فلا يخلو إما أن لا يكون في محل أصلاً أو يكون في محل لا يستغنى في القوام عنه ذلك المحل فان كان في محل لا يستغنى في القوام عنه ذلك المحل فانما نسميه صورة مادية وإن لم يكن في محل أصلاً فاما أن يكون محلاً بنفسه لا تركيب فيه أو لا يكون فان كان محلاً بنفسه لا تركيب فيه فانما نسميه الهيولى المطلقة . وإن لم يكن فاما أن يكون مركباً مثل أجسامنا المركبة من مادة

(١) قوله الغيرية ادرج فيها ثلاثة الائمات واللامشابهة في الموضوع واللامشاكلية في

ومن صورة جسمية وإما أن لا يكون ^(١) ونحن نسميه صورة مفارقة كالعقل والنفس وأما إذا كان الشيء في محل هو موضوع فانما نسميه عرضاً ومادة الصورة الجسمية لا تخلو عن الصورة الجسمية ولو كانت خلواً عن الاقطار لكانت حينئذ غير ذات كم البتة وكانت غير متجزئة الذات بل متأبئة عليه أى ولم يكن في قوتها أن تتجزى ذاتها حتى تكون جوهرًا مفارقاً فما كان يمكن أن يحلها مقدار لأن غير المتجزى لا يطابق المتجزى وهذا مبدأ للطبيعيات *

(فصل في أثبات المادة وبيان ماهية الصورة الجسمية)

ونزيد هذا المعنى شرحاً فنقول إن الجسم ليس هو جسماً بان فيه بالفعل أبعاداً ثلاثة فانه ليس يجب أن يكون في كل جسم نقط أو خطوط بالفعل لانه يمكن أن يكون الجسم جسماً وهو كرة لا قطع فيه بالفعل البتة والخطوط والنقط قطع وليس يجب أن تكون أبعاد ثلاثة فيه متعينة من أطراف متعينة دون غيرها اللهم إلا أن تعرض مع شرط زائد على الجسم مثل تحرك أو مماسة — وأما السطح فليس هو داخلاً في حد الجسم من حيث هو جسم بل من حيث هو متناه . وليس التناهي داخلاً في ماهية الجسم بل هو من الواحق التي تلزمه ويصح أن يعقل ماهية الجسم وحقيقته ويستثبت في النفس دون أن يعقل متناهيًا بل إنما يعرف بالبرهان والنظر بل الجسم إنما هو جسم لأنه بحيث يصح أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة كل واحد منها قائم على الآخر ولا يمكن أن تكون فوق ثلاثة فالذي يفرض أولاً هو الطول والقائم عليه هو العرض والقائم عليهما في الحد المشترك هو العمق وليس يمكن غيره فالجسم من حيث هو هكذا هو جسم وهذا المعنى منه هو صورة الجسمية وأما الأبعاد المتجددة التي تقع فيه فليست صورة له بل هي من باب السكم . وهي لواحق لا مقومات وله صورة جسمانية لا تزول عنه . وله مع ذلك أبعاد يتحد بها نهاياته وشكله ولا يجب أن يثبت شيء منها له بل مع كل شكل يتجدد عليه يبطل

كل بعد متحدد كان فيه وكل مقدار ممتد مفر وض كان فيه فاذاً هذا غير الأول لكنه ربما اتفق في بعض الأجسام أن تكون هذه الأبعاد المتجددة لازمة لا تفارق ملازمة أشكالها وكما أن الشكل لاحق فكذلك ما يتجدد به الشكل وكما أن ملازمة الشكل لا يدل على أنه داخل في تحديد جسميته كذلك ملازمة هذه الأبعاد المتحددة والمعنى الأول هو الصورة الجسمية وهو موضوع لصناعة الطبيعيين أو داخل في موضوعها والمعنى الثاني هو الجسم^(١) الذي هو من مقولة الكم وهو موضوع لصناعة التعاليمين أو داخل في موضوعها وهو عارض للجواهر الجسمية وليس هو مما يقوم بذاته ولا المعنى الأول أيضاً . فان ذلك يقوم في مادة وهذا في موضوع أى إن ذلك صورة وهذا عارض . فنقول إن الأبعاد والصورة الجسمية لا بد لها من موضوع أو هيولى تقوم فيه (أما الأبعاد) التي هي من مقولة الكم فأمرها ظاهر فانها قد توجد وتعدم . والموضوع الموصوف بها ثابت فانه لا يثبت شئ موجود منها مع تغير الشكل والموضوع واحد . وأما الصورة الجسمية فلائها إما أن تكون نفس الاتصال أو تكون طبيعة يلزمها الاتصال حتى لا توجد هي إلا والاتصال لازم لها . فان كانت نفس الاتصال فقد يكون الجسم متصلاً . ثم ينفصل فيكون هناك لامحالة شئ هو بالقوة كلاهما فليس ذات الاتصال بما هو إتصال قابل للانفصال لان قابل الاتصال لا يعدم عند الانفصال والاتصال يعدم عند الانفصال فاذاً شئ غير الاتصال هو قابل للانفصال وهو بعينه قابل للاتصال فليس الاتصال هو بالقوة قابلاً للانفصال . ولا أيضاً طبيعة يلزمها الاتصال لذاتها . فظاهر أن ههنا جوهر غير الصورة الجسمية هو الذي يعرض له الانفصال والاتصال معاً وهو مقارن للصورة الجسمية وهو الذي يقبل الاتحاد بصورة الجسمية فيصير جسماً واحداً بما يقومه أو يلزمه من الاتصال الجسماني *

﴿ فصل في أن الصورة الجسمية مقارنة للمادة في جميع الاجسام عموماً ﴾
فاذاً الصورة الجسمية بما هي الصورة الجسمية لا تختلف فلا يجوز أن يكون بعضها قائماً في المادة وبعضها غير قائم فيها فانه من المحال أن تكون طبيعة لا تختلف فيها من جهة ماهي تلك الطبيعة ويعرض لها إختلاف في نفس وجودها لان كونها ذلك الواحد متفق وأيضاً فان وجودها ذلك الواحد لا يخلو إما أن يكون قائماً في مادة أو غير قائم في مادة أو بعضه قائماً فيها وبعضه غير قائم ومحال أن يكون بعضه قائماً فيها وبعضه ليس لأن الاعتبار إنما تناول ذلك الوجود من حيث هو واحد غير مختلف فبقى أن يكون ذلك الواحد إما كله غير قائم فيها أو كله قائم فيها ولكن ليس كله غير قائم فيها فبقى أن يكون كله قائماً فيها *

﴿ فصل في أن المادة لا تتجرد عن الصورة ﴾

ونقول إن تلك المادة أيضاً لا يجوز أن تفارق الصورة الجسمية وتقوم موجودة بالفعل لانها إن فارقت الصورة الجسمية فلا يخلو إما أن يكون لها وضع وحيز في الوجود الذي لها حينئذ أولاً يكون فان كان لها وضع وحيز وكان يمكن أن تنقسم فهي لامحالة ذات مقدار وقد فرضت لا مقدار لها هذا خلف وإن لم يمكن أن تنقسم ولها وضع فهي لامحالة نقطة ويمكن أن ينتهي إليها خط ولا يمكن أن تكون منفردة الذات منحازتها لأن خطأ إذا انتهى إليها لاقاها بنقطة أخرى غيرها ثم إن لاقاها خط آخر لاقاها بنقطة أخرى غيرها ثم لا يخلو إما أن تباين النقطتان عن جنبتيها فتكون المتوسطة (التي تلاقيها إثنان لاتتلاقيان) تنقسم بينهما وقد فرضت غير منقسمة وإما أن تكون النقطتان تتلاقيان وتتلاقيهما تكون ذاتها سارية في ذات كل واحد منهما وذاتها منحازة عن الخطين فذاها من انحازتان منقطعتان عن الخطين فله خطين نقطتان غير الأولىتين هما نهايتاهما وفرضناهما نهايتيهما هذا خلف . فيكون إذاً ذلك الجوهر غير منحاز منفرد بل طرفاً للخط فيكون نقطة لكن النقطة توجد قائمة في جسم وفي مادة لامادة الجسم . وأما إذا كان

هذا الجوهر لا وضع له ولا إشارة إليه بل هو كالجواهر المعقولة لم يخل إما أن يحل فيه المقدار المحصل دفعة أو يتحرك إليه على الاتصال . فان حل فيه المقدار دفعة ففي آن انضمام المقدار إليه يكون قد صادفه المقدار حيث انضاف إليه فيكون لا محالة صادفه وهو في الحيز الذي هو فيه فيكون ذلك الجوهر متحيزاً إلا أنه عساه أن لا يكون محسوساً وقد فرض غير متحيز البتة هذا خلف . ولا يجوز أن يكون التحيز قد حصل له دفعة مع قبول المقدار لأن المقدار لا يوافيه إلا وهو في حيز مخصوص . وأما إن كان قبوله للمقدار لادفعة بل على انبساط وكل مامن شأنه أن ينسبط فله جهات . وكل ماله جهات فهو ذو وضع وحيز فيكون ذلك الجوهر ذا وضع وقيل لا وضع له ولا حيز هذا خلف والذي أوجب هذا كله فرضنا أنه يفارق الصورة الجسمية فمتنع أن يوجد بالفعل إلا متقوماً بالصورة الجسمية . وكيف تكون ذات لاجزاء لها بالقوة ولا بالفعل تقبل السكم وتساويه فبين أن المادة لا تبقى مفارقة بل وجودها وجود قابل لا غير كما أن وجود العرض وجود مقبول لا غير . وأيضاً فانها لا تخلو إما أن يكون وجودها وجود قابل فتكون دائماً قابلة للشيء وإما أن يكون لها وجود خاص متقوم . ثم تقبل فتكون بوجودها الخاص المتقوم غير ذات كم وقد قامت غير ذات كم فيكون المقدار الجسماني عرض لها وصير ذاتها بحيث لها بالقوة أجزاء : وقد تقومت جوهرًا في نفسها غير ذي جزء باعتبار نفسها البتة لعدمها الامتداد في حد نفسها فيكون ما هو متقوم بانه لاجزاء له يعرض له أن يبطل عنه ما ينتقوم به بالفعل لورود عارض عليه فتكون حينئذ المادة منفردة صورة غير عارضة بها تكون واحدة بالقوة والفعل . وصورة اخرى عارضة بها تكون غير واحدة بالفعل فيكون بين الأمرين شيء مشترك هو قابل للأمرين من شأنه أن يصير مرة ليس في قوته أن ينقسم ومرة في قوته أن ينقسم أعنى القوة القريبة التي لا واسطة لها فلنفرض الآن هذا الجوهر قد صار بالفعل اثنين وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر وحكمه أن يفارق الصورة الجسمانية فليفارق

كل واحد منهما الصورة الجسمانية فيبقى كل واحد منهما جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل ولنفرضه بعينه لم يقسم الا أنه أزيل عنه الصورة الجسمانية حتى بقي جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل فلا يخلوا إما أن يكون هذا الذي بقي جوهرًا وهو غير جسم بعينه مثل الجزء الذي بقي كذلك أو يخالفه . فان خالفه فلا يخلو إما أن يكون لأن هذا بقي وذلك عدم أو بالعكس أو كلاهما بقيا . ولكن يختص بهذا كيفية أو صورة لا توجد لذلك أو يختلفان بالمقدار . فان بقي أحدهما وعدم الآخر والطبيعة واحدة متشابهة وإنما أعدم أحدهما رفع الصورة الجسمانية فيجب أن يعدم ذلك بعينه الآخر وإن اختص بهذا كيفية واحدة والطبيعة واحدة ولم يحدث حالة إلا مفارقة الصورة الجسمانية لم يحدث مع هذه الحالة إلا ما يلزم هذه الحالة فيجب أن يكون حال الآخر كذلك . فان قيل إن الأولين وهما إثنان يتحدان فيصيران واحدًا : فنقول من المحال أن يتحد جوهران لانهما إن اتحدا وكل واحد منهما موجود فهما إثنان لا واحد وان اتحدا أحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود وإن عدما جميعاً بالاتحاد وحدث شيء ثالث فهما غير متحدين بل فاسدين و بينهما وبين الثالث مادة مشتركة . وكلامنا في نفس المادة لافي شيء ذي مادة . وأما إن اختلفا في القدر فيجب أن يكونا وليس لهما صورة جسمانية ولهما صورة مقدارية هذا خلف . وأما إن لم يختلفا بوجه من الوجوه فيكون حينئذ حكم الشيء مع غيره وحكمه وحده من كل جهة واحدًا هذا خلف . فبقي أن المادة لا تتعزى عن الصورة الجسمية *

﴿ فصل في إثبات التخلخل والتكاثف ﴾

ولأن هذا الجوهر إنما صار كما بمقدار حله فليس بكم بذاته فليس يجب أن يختص ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر ونسبة ما هو غير متجزئ في ذاته بل إنما يتجزئ بغيره إلى أى مقدار يجوز وجوده له نسبة واحدة (وإلا فله مقدار في ذاته يطابق ما يساويه دون ما يفضل عليه) وهو في الكل والجزء

واحد لانه محال أن يكون جزء منه يطابق جزءاً من المقدار وليس له في ذاته جزء
فبين من هذا أنه يمكن أن تصغر المادة بالتكاثف وتكبر بالتخلخل وهذا محسوس
بل يجب أن يكون تعين المقدار عليها بسبب يقتضى في الوجود ذلك المقدار وإن
لم يتعين لها مقدار لذاتها وذلك السبب لا يخلو إما أن يكون فيها فيكون الكم
تابعاً لصورة أخرى في المادة أو يكون لسبب من خارج فان كان لسبب من خارج
فلا يخلو إما أن يوجب السبب ذلك التعين من غير أن يؤثر فيها أثراً آخر
يتتبع الكم ذلك الاثر أو يكون ويفعل فيها أثراً آخر - ثم يتبعه الكم فان كان
تابعاً له أفاده بمقدار ما لذلك السبب لا لأن الجسم يختص به لنسبته إلى استعداد
معين واحد فتساوى الاجسام في الأحجام وهذا محال . فإذا إنما يختلف بحسب
إختلاف الاستعدادات وهي تابعة لمعان غير نفس المواد فالكم يتبع لا محالة
أثراً ما يوجد في المادة فيرجع الحكم إلى القسم الأول (١) وهذا أيضاً مبدأ
للطبيعيات - وأيضاً فانه يختص لاحالة بحيز من الأحياز . وليس له حيزه
الخاص به بما هو جسم - وإلا لكان كل جسم كذلك فهو إذا لاحالة مختص
به لصورة ما في ذاته - وهذا بين فانه إما أن يكون غير قابل للتشكيلات
والتفصيلات كالفلك فيكون لصورة ما صار كذلك لانه بما هو جسم قابل لها
وإما أن يكون قابلاً بسهولة أو بعسر وأياً ما كان فهو على إحدى الصور المذكورة
في الطبيعيات . فإذا المادة الجسمية لا توجد مفارقة للصور . فالمادة إذا إنما تقوم
بالفعل بالصورة فإذا أخذت في التوهم مفارقة لها عدمت والصورة إما صورة
لا تفارق المادة وإما صورة تفارقها المادة ولا تخلو المادة عن مثلها : والصورة
التي تفارقها المادة إلى عاقب فان معقبها به يستعقبها بتعقيب تلك الصور فتكون
الصورة من جهة واسطة بين المادة والمستعقب والواسطة في التقويم أولى بتقوم ذاته
مم يقوم به غيره - وهي العلة القريبة من المستعقب في البقاء فان كانت تقوم بالعلة
(١) هو قوله فيكون لكم تابعاً لصورة أخرى في المادة *

المبقية للمادة بوساطتها فالقوام لها من الاوائل أولاً . وإن كانت قائمة لابتلاك العلة
بل بنفسها ثم تقوم المادة بها فذلك أظهر فيها - وأما الصورة التي لا تفارق فلا فضل
للمادة عليها في الثبات . ثم المادة إذا إنما خصصت بها لعلتها أفادتها إياها ولو كان
لها تلك الصورة لذاتها لكان لكل مادة جسمية ذلك فاذا تلك العلة إنما تقيمها
بها - ولولا هذه الصورة لكانت إما أن تمسك موجودة بصور أخرى أو تعدم
فاذا مفيدتها هذه الصورة يقيمها بها كما في الاولى كانت فاذا الصورة أقدم من
الهيولى فلا يجوز أن يقال إن الصورة بنفسها موجودة بالقوة وإنما تصير بالفعل
بالمادة لأن جوهر الصورة وهو الفعل وبالفعل وما بالقوة محله المادة فتكون المادة
هي التي يصلح فيها أن يقال لها انها في نفسها بالقوة تكون موجودة وأنها بالفعل
بالصورة والصورة وإن كانت لا تفارق الهيولى لكن لا تتقوم بها بل بالعلة
المفيدة إياها للهيولى . وكيف تتقوم الصورة بالهيولى . وقد بينا انها علتها والعلة
لا تتقوم بالمعلول ولا شيئان اثنان يتقوم أحدهما بالآخر فان كل واحد منهما يفيد
الآخر وجوده وقد بان استحالة هذا - ويبين ذلك الفرق بين الذي يتقوم به
الشئ وبين الذي لا يفارقه - والصورة لا توجد إلا في هيولى لا أن علة وجودها
الهيولى أو كونها في الهيولى كما أن العلة لا توجد إلا مع المعلول لا أن علة وجود
العلة هي المعلول أو كونها مع المعلول - بل كما أن العلة إذا كانت علة بالفعل وجد
عنها المعلول لأن المعلول يكون معها كذلك الصورة إذا كانت صورة موجودة
يلزم عنها أن تقوم شيئاً ذلك الشئ مقارن لذاتها وكأن ما يقوم شيئاً بالفعل
ويقوده الوجود منه ما يفيد وهو مبين ومنه ما يفيد وهو ملاق وان لم يكن جزءاً
منه مثل الجوهر للعرض (والمزاجات التي تلزمها) فبين بهذا أن كل صورة توجد
في مادة مجسمة فبعلتها ما توجد . أما الحادثة فذلك ظاهر فيها - وأما الملازمة للمادة
فلأن الهيولى الجسمية إنما خصصت بها لعلتها - وسنبين هذا بأظهر في مواضع
أخرى - وجملة هذه مبادىء للطبيعيات *

﴿ فصل في ترتيب الموجودات ﴾

فأولى الأشياء بالوجود هي الجواهر ثم الأعراض والجواهر التي ليست بأجسام
أولى الجواهر بالوجود إلا الهيولى لأن هذه الجواهر ثلاثة هيولى . وصورة . ومفارق
لا جسم ولا جزء جسم ولا بد من وجوده لأن الجسم وأجزائه معلولة وينتهي إلى
جوهر هو علة غير مقارنة بل مفارقة ألبنة . فأول الموجودات في استحقاق الوجود
الجوهر المفارق الغير الجسم ثم الصورة . ثم الجسم — ثم الهيولى — وهي وإن
كانت سبباً للجسم فانها ليست بسبب يعطى الوجود بل هي محل لنيل الوجود —
والجسم وجودها وزيادة وجود الصورة فيه التي هي أكمل منها — ثم العرض
وفي كل طبقة من هذه الطبقات جملة موجودات تتفاوت في الوجود — وأما أنواع
المقولات فقد شرحنا حالها في المنطقيات بنوع لا يحتمل هذا الموضوع زيادة
عليه والكم منها ينقسم إلى المتصل وقد أثبتناه في الطبيعيات حيث بينا أن الجسم
متصل وليس مركباً من أجزاء متماسة . وإذا صح وجود الجسم وصح تناهيه صح
صح وجود السطح وقطع السطح خط . وقطع الخط نقطة — وإلى المنفصل وهو
ظاهر الوجود خفي الحد . ومن حيز الكم المتصل يبتدىء الهندسة ويتشعب دونها
التنجيم والمساحة والانتقال والحيل . ومن حيز المنفصل يبتدىء الحساب ثم يتشعب
دونه الموسيقى وعلم الزيجات ولا نظر لهذه العلوم الرياضية في ذوات شئ من الجواهر
ولا في هذه الكميات من حيث هي في الجواهر . وأما العلم الطبيعي فيبتدىء من
حيز الجسم والصورة الغير المفارقة من الموجودات . ويبحث عن أحوالها وهي
من باب الكيف — والكم — والأين — والوضع — والفعل — والانفعال *
وعلم الأخلق يبتدىء من نوع من أنواع الحال والملكة التي هي من مقولة الكيف
وما كان من الأعراض قاراً فهو قبل ما كان منها غير قار وما كان من غير القار
وجوده بتوسط قار فهو قبل الذي يوجد منه بتوسط الغير القار والذي يوجد منه
يتوسط الغير القار فهو الزمان ومتى فلذلك هو في أقصى مراتب الوجود وأخس

أبحاثه وليس هو سبباً لشئ البتة . ولا شك أن الإضافات والأوضاع — والفعل —
والانفعال — والجدة — والنسبة إلى الزمان والكون في المكان هي أعراض
إذ من شأنها أن تكون في موضوع . ويفارقها الموضوع مع امتناع وجودها دونه
وإنما يقع الشك في مقولتي الكم والكيف : وقد بينا أن المقادير التي من مقولة
الكم أعراض : والزمان قديين أنه هيئة عارضة والمكان هو سطح لا محالة — وأما
العدد فانه تابع في الحكم للواحد فان كان الواحد في نفسه جوهرًا فالعدد المؤلف
منه لا محالة مجموع جواهر فهو جوهر . وإن كان الواحد عرضاً فالتثنية وما أشبهها
أعراض . والعدد يقال للصورة القارة التي في النفس وحكمها حكم سائر المعقولات
ولسنا نقصد قصدها في كونها عرضاً أو غير عرض ويقال للعدد الذي في الأشياء
المجموعة التي كل واحد منها واحد ولجملتها في الوجود لا محالة عدد *

﴿ فصل في أن الوحدة من لوازم الماهيات لا من مقوماتها ﴾

لكن طبيعة الواحد من الأعراض اللازمة للأشياء وليس الواحد مقوماً
لماهية شئ من الأشياء بل تكون الماهية شيئاً إما إنساناً وإما فرساً أو عقلاً
أو نفساً : ثم يكون ذلك موصوفاً بأنه واحد و موجود ولذلك ليس فهمك ماهية شئ
من الأشياء وفهمك الواحد يوجب أن يصح لك أنه واحد فالواحدية ليست
ذات شئ منها ولا مقومة لذاته بل صفة لازمة لذاته — كما فهمت الفرق بين اللازم
والذاتي في المنطق فتكون الواحدية من اللوازم وليست جوهرًا لشئ من الجواهر
ولذلك المادة يعرض لها الوحدة والتكثر فتكون الوحدة عارضة لها وكذلك الكثرة
ولو كانت طبيعة الوحدة طبيعة الجوهر لكان لا يوصف بها إلا الجوهر وليس
يجب إن كانت طبيعتها طبيعة العرض أن لا توصف بها الجواهر لأن الجواهر
توصف بالأعراض — وأما الأعراض فلا تحمل عليها الجواهر حتى يشتق لها
سماها الاسم فقد بان بهذه الوجوه الثلاثة التي أحدها كون الوحدة غير ذاتية للجواهر
بل لازمة لها — والثاني كون الوحدة معاقبة للكثرة في المادة — والثالث كون

الوحدة مقولة على الاعراض أن طبيعة الوحدة طبيعة عرضية - وكذلك طبيعة العدد الذي يتبع الوحدة ويتركب منها *

﴿ فصل في أن الكيفيات المحسوسة أعراض لاجواهر ﴾

ويشكل أيضاً الحال من مقولة الكيف فيما كان من باب المحسوسات فيظن البياض والسواد والحرارة والبرودة وما أشبهها جواهر وأنها تخالط الاجسام بمكون وغير مكون أو تتركب منها الاجسام (فلنتكلم في فسخ هذا الرأي فنقول) إن هذه الكيفيات إن كانت جواهر إما أن تكون جواهر جسمانية أو غير جسمانية فإن كانت غير جسمانية فاما أن تكون بحيث يجتمع من تركيبها الاجسام أولاً يجتمع . فإن كانت لا تجتمع وهي سارية في الأجسام فاما أن تكون بحيث يصح أن تفارق الجسم الذي هي فيه أولاً يصح فإن كان يصح أن تفارق الجسم . فاما أن تنتقل من جسم إلى جسم آخر وتسرى فيه ويكون هكذا دائماً أو يصح أن لا تبقى في جسم أصلاً - فاما إن كانت جواهر جسمانية فيكون طول وعرض وعمق ليس معنى أنه لون فقد يزول اللون - ويبقى ذلك الطول والعرض والعمق بعينه فاما أن يكون قد كان للون طول وعرض وعمق غير هذا أو يكون لم يكن إلا هذا فإن كان للون مقدار غير هذا فقد دخل بعد في بعد . وقد بينا فساد هذا . وإن كان اللون ليس له مقدار غير هذا فليس لذات اللون مقدار بل يتقدر بما يحمله وهذا مما لا يخالفه - وأما إن فرضت غير جسمانية ويجتمع من تركيبها جسم فيكون مالا قدر له يجتمع منه ماله قدر وقديان بطلان هذا وإن كانت غير جسمانية وتسرى في الاجسام ولا يصح لها قوام دونها فهي أعراض لاجواهر وإن كان يصح لها أن تخالط الجواهر الجسمانية وتسرى فيها ثم تنتقل من بعضها إلى بعض ولا تقوم إلا في واحد منها فيجب إذا فسد البياض في جسم أن يوجد في الاجسام المماسية له وكذلك سائر الكيفيات وليس الأمر كذلك بل يفسد ولا يبقى منه أثر البتة فليس إذا قوامه إنه في الانتقال . وإن كان إذا فارق الجسم قام بنفسه . فاما أن

يقوم وهو تلك الكيفية بعينها فيكون حينئذ بياض في الوجود وليس بمحسوس وكلامنا في البياض بما هو محسوس فإن اسم البياض يقع على اللون الذي من شأنه أن يفعل في البصر تفرقا فما ليس كذلك ليس ببياض . وإما أن يقوم بنفسه وليس هو تلك الكيفية . فيكون هنا مشترك من شأنه أن يقارن الاجسام فيصير بياضاً ويفارقها فيصير لا بياضاً - فيكون أولاً البياض بما هو بياض قد فسد لكنه يكون له موضوع تارة يصير بصفة اللون الذي هو البياض وتارة يصير بصفة أخرى فتكون البياضية عارضة لذلك الموضوع . ويكون الموضوع للبياضية هو المفارق لكننا قد بينا أن المفارق المعقول ليس من شأنه أن يقارن الكم ولا أن يحصل في الوضع والتحيز فقد بان واتضح أن هذه الكيفيات ليست جواهر فهي إذا أعراض *

﴿ فصل في أقسام العلل وأحوالها ﴾

والمبدأ يقال لكل ما يكون قد استتم له وجود في نفسه إما عن ذاته وإما عن غيره ثم يحصل عنه وجود شيء آخر ويتقوم به ثم لا يخلو إما أن يكون كالجزء لما هو معلول له أو لا يكون كالجزء - فإن كان كالجزء فاما أن يكون جزءاً ليس يجب عن حصوله بالفعل أن يكون ما هو معلول له موجوداً بالفعل - وهذا هو العنصر فانك تنوهم العنصر موجوداً ولا يلزم من وجوده بالفعل وحده أن يحصل الشيء بالفعل بل ربما كان بالقوة - وإما أن يجب عن وجوده بالفعل وجود المعلول له بالفعل وهذا هو الصورة - مثال الأول الخشب للسري - مثال الثاني الشكل والتأليف للسري . وإن لم يكن كالجزء فاما أن يكون مبيناً أو ملاقياً لذات المعلول . فإن كان ملاقياً فاما أن ينعت المعلول به وهذا هو كالصورة للهوى - وإما أن ينعت بالمعلول - وهذا هو كاللوضوع للعرض وإن كان مبيناً فاما أن يكون الذي منه الوجود وليس الوجود لأجله وهو الفاعل - وإما أن لا يكون منه الوجود بل لأجله الوجود وهو الغاية . فتكون العلل هيولى للتركيب وصورة للتركيب وموضوع للعرض

وصورة للهوى وفاعلا وغاية ويشترك الهوى للمركب والموضوع للمرض بأنها
 الشيء الذى فيه قوة وجود الشيء وتشترك الصورة للمركب والصورة للهوى بأنه
 ما به يكون المعلول موجوداً بالفعل وهو غير مبين والغاية متأخر في حصول الوجود
 عن المعلول وتتقدم سائر العلل في الشيئية . ومن البين أن الشيئية غير الوجود في
 الأعيان فإن المعنى له وجود في الأعيان ووجود في النفس وأمر مشترك فذلك
 المشترك هو الشيئية . والغاية بما هي شيء فانها تتقدم سائر العلل وهي علة العمل
 في أنها عمل وبما هي موجودة في الأعيان قد تتأخر وإذا لم تكن العلة الفاعلة هي
 بعينها العلة الغائية كان الفاعل متأخراً في الشيئية عن الغاية وذلك لأن سائر العلل
 إنما تصير عللاً بالفعل لأجل الغاية وليست هي لأجل شيء آخر وهي توجد
 أولاً نوعاً من الوجود فتصير العمل عللاً بالفعل ويشبه أن يكون الحاصل عند التمييز
 هو أن الفاعل الأول والمحرك الأول في كل شيء هو الغاية فإن الطبيب يفعل
 لأجل البرء وصورة البرء هي الصناعة الطبية التي في النفس وهي الحركة لارادته
 إلى العمل وإذا كان الفاعل أعلى من الارادة كان نفس ما هو فاعل هو محرك من
 غير توسط من الارادة التي تحدث عن تحريك الغاية . وأما سائر العلل فإن
 الفاعل والقابل قد يتقدمان المعلول بالزمان وأما الصورة فلا تتقدم بالزمان البتة .
 والقابل دائماً أخس من المركب والفاعل أشرف لأن القابل مستفيد لا مفيد
 والفاعل مفيد لا مستفيد . والعلة تكون علة الشيء بالذات مثل الطبيب للعلاج
 وقد تكون علة بالعرض إما لأنه لمعنى غير الذى وضع صار علة كما يقال إن الكاتب
 يعالج وذلك لأنه يعالج لامن حيث هو كاتب بل لمعنى آخر غيره . وهو أنه طبيب
 وإما لأنه بالذات يفعل فعلاً لكنه قد يتبع فعله فعل آخر مثل السقمونيا فانها
 تبرّد بالمرض لانها بالذات تستفرغ الصفراء ويلزمه نقصان الحرارة المؤذية . ومثل
 مزيل الدعامة عن الحائط فانه علة لسقوط الحائط بالعرض . لأنه لما أزال المانع
 لزم فعله الفعل الطبيعي وهو انحدار الثقل بالطبع * وثقله قد تكون بالقوة

كالنجار قبل أن ينجر . وقد تكون بالفعل كالنجار حين ما ينجر . وقد تكون
 العلة قريبة مثل العفونة للحمي . وقد تكون بعيدة مثل الاحتقان مع الامتلاء لها .
 وقد تكون جزئية مثل قولنا إن هذا البناء علة لهذا البناء وقد تكون كلية
 كقولنا البناء علة البناء وقد تكون العلة خاصة كقولنا إن البناء علة للبيت وقد
 تكون عامة كقولنا إن الصانع علة البيت . واعلم أن العلل القريبة التي لا واسطة
 بينها وبين الأجسام الطبيعية هي الهوى والصورة . وأما الفاعل فانه إما علة
 للصورة وحدها أو للصورة والمادة ثم يصير بتوسط ما هو علة له منهما علة للمركب .
 وأما الغاية فانها علة لكون الفاعل علة الكون الذى هو علة لوجود الصورة التي
 هي علة لوجود المركب *

فصل في إن علة الحاجة إلى الواجب هي الامكان لا الحدوث على ما يتوهمه
 ضعفاء المتكلمين *

واعلم أن الفاعل الذى يفيد الشيء وجوداً بعد عدمه يكون لمفعوله أمران
 عدم قد سبق ووجود في الحال . وليس للفاعل في عدمه السابق تأثير بل تأثيره
 في الوجود الذى للمفعول منه فالمفعول إنما هو مفعول لأجل أن وجوده من غير
 لكن عرض إن كان له عدم من ذاته وليس ذلك من تأثير الفاعل . فاذا توهمنا
 أن التأثير الذى كان من الفاعل وهو أن وجود الآخر منه لم يعرض بعد عدمه
 بل ربما كان دائماً كان الفاعل أفعلاً لأنه أدرم فعلاً (فان لا لاج) . وقال إن
 الفعل لا يصح إلا بعد عدم المفعول فقد سمع أن عدم المفعول ليس من الفاعل بل
 الوجود . والوجود الذى منه في آن ما فلنفرض ذلك متصلاً . فان أزاغه عن
 هذا الحق قوله إن الموجود لا يوجد موجد فلتعلم أن المغالطة وقعت في لفظة يوجد
 فان عنى أن الموجود لا يستأنف له وجود بعد مالم يكن فهذا صحيح (وإن عنى أن
 الموجود لا يكون البتة بحيث ذاته وماهيته لا يقتضى الوجود له بما هو بل شيء
 آخر هو الذى له منه الوجود) فانا نبين ما فيه من الخطأ . ونقول إن المفعول الذى

نقول إن موجداً يوجد لا يخلو إما أن يوصف بأنه موجد له ومفيد لوجوده في حال
العدم أو في حال الوجود أم في الحالين جميعاً ومعلوم أنه ليس موجداً له في حال
العدم فبطل أن يكون موجداً له في الحالتين جميعاً فبقي أن يكون موجداً له إذ هو
موجود. فيكون الموجد إنما هو موجد للموجود، والموجود هو الذي وصف بأنه موجد
نعم عسى لا يوصف بأنه يوجد لأن لفظة يوجد توهم وجوداً مستقبلاً ليس في الحال
فإن أزيل هذا الإيهام صح أن يقال إن الموجود يوجد أي يوصف بأنه موجد وكما أنه
في حال ما هو موجود يوصف بأنه يوجد ولفظة يوصف لا يعنى بها أنه في الاستقبال
يوصف كذلك الحال في لفظة يوجد *

﴿ فصل في معاني القوة ﴾

ويقال قوة لمبدأ التغير في آخر من حيث أنه آخر - ومبدأ التغير - إما في
المنفعل وهو القوة الانفعالية - وإما في الفاعل وهو القوة الفعلية . ويقال قوة لما
به يجوز من الشيء فعل أو انفعال ولما به يصير الشيء مقوماً لآخر ولما به يصير
الشيء غير متغير وثابتاً فإن التغير مجلوب للضعف . وقوة المنفعل قد تكون محدودة
نحو شيء واحد كقوة الماء على قبول الشكل فإن فيه قوة قبول الشكل وليس فيه
قوة حفظه . وفي الشمع قوة عليهما جميعاً . وفي الهبولى الأولى قوة الجميع ولكن
بتوسط شيء دون شيء ، وقد يكون في الشيء قوة إنفعالية بحسب الضدين كما أن في
الشمع قوة أن يتسخن وأن يبرد . وقوة الفاعل قد تكون محدودة نحو شيء واحد
كقوة النار على الاحراق فقط وقد تكون على أشياء كثيرة كقوة المختارين .
وقد يكون في الشيء قوة على كل شيء ولكن بتوسط شيء دون شيء . وقد تكون
القوة الفعلية على الضدين جميعاً كقوة المختارين منا والقوة الفعلية المحدودة إذا
لاقت القوة المنفعلة حصل منها الفعل ضرورة وليس كذلك في غيره مما يستوى
فيها الاضداد وقد تَلِطُ لفظة القوة فيتوهم أن القوة على الفعل هي القوة المقابلة لما
بالفعل . والفرق بينهما أن هذه القوة الأولى تبقى موجودة عند ما تفعل . والثانية

لأنما تكون موجودة مع عدم الذي هو بالفعل - وأيضاً فإن القوة الأولى لا يوصف بها
إلا المبدأ المحرك والقوة الثانية يوصف بها في أكثر الأمر المنفعل - وأيضاً فإن
الفعل الذي بازاء القوة الأولى هو نسبة إستحالة أو كون أو حركة ما إلى مبدأ
لا ينفعل بها . والفعل الذي بازاء القوة الثانية يوصف بأكل نحو من الوجوه الحاصل
وإن كان إنفعالاً أو حالاً لافعلاً ولا إنفعالاً . وكل جسم فاته إذا صدر عنه فعل
ليس بالعرض ولا بالقسر فانه يفعل بقوة ما فيه - أما الذي بالارادة والاختيار فذلك
ظاهر فيه - وأما الذي ليس بالارادة والاختيار فلأن ذلك الفعل إما أن يصدر
عن ذاته أو يصدر عن شيء مباين له جسماني أو عن شيء مباين له غير جسماني . فإن
صدر عن ذاته وذاته تشارك الأجسام الأخرى في الجسمية وتخالفها في صدور ذلك
الفعل عنها . فإذا في ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنها
وهذا هو الذي يسمى قوة . وإن كان ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن
هذا الجسم بقسر أو عرض . وقد فرض لا بقسر ولا عرض . وإن كان عن شيء
مفارق فلا يخلو - إما أن يكون إختصاص هذا الجسم بقبول هذا التأثير عن ذلك
المفارق هو لما هو جسم أو لقوة فيه أو لقوة في ذلك المفارق . فإن كان لما هو جسم
فكل جسم يشاركه فيه لكن ليس يشاركه فيه وإن كان لقوة فيه فتلك القوة
مبدأ صدور ذلك الفعل عنه وإن كانت لفيض من المفارق - وإن كان لقوة في
ذلك المفارق - فاما أن يكون نفس تلك القوة توجب ذلك أو إختصاص إرادة .
فإن كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو إما أن يكون إيجاب ذلك من هذا الجسم
بمعينه لأجل الأمور المذكورة وقد رجع الكلام من الرأس . وإما أن يكون على
خبييل الارادة فلا يخلو إما أن تكون الارادة ميزت هذا الجسم بخاصية يختص
بها من سائر الأجسام أو جزافاً فإن كان جزافاً كيف اتفق لم يتم على النظام الإبدى -
والأكثرى فإن الأمور الاتفاقية هي التي ليست دائماً ولا أكثرية لكن الأمور
الطبيعية دائماً أو أكثرية وليست باتفاقية . فبقي أن تكون لخاصية يختص بها

من سائر الأجسام . وتكون تلك الخاصية من ذاتيتها صدور ذلك الفعل - ثم لا يخلو إما أن يراد ذلك لأن تلك الخاصية توجب ذلك الفعل أو يكون منها في الأكثر أولاً لا توجب ولا يكون منها في الأكثر فإن كانت توجب فهي مبدأ ذلك وإن لم توجب وكان في الأكثر والذي في الأكثر هو بعينه الذي يوجب لكن له عائق لأن اختصاصه بأن يكون الأمر منه في الأكثر يميل من طبيعته إلى جهته فان لم يكن فيكون لعائق فيكون أيضاً الأكثرى في نفسه موجباً إن لم يكن عائق والموجب هو الذي يسلم له الأمر بلا عائق وإن كان لا يوجب ولا يكون منه في الأكثر فكونه عنه وعن غيره واحد فاختصاصه به جزاف . وقيل ليس بجزاف - وكذلك إن قيل ان كونه فيه أولى فمعناه صدوره منه أوفق فهو إذاً موجب له أو ميسر لوجوبه والميسر علة إما بالذات وإما بالعرض وإن لم يكن علة أخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض لأن الذي بالعرض هو على أحد النحويين المذكورين . فبقي أن تلك الخاصية بنفسها موجبة والخاصية الموجبة تسمى قوة

﴿ فصل في الاستطراد لاثبات الدائرة والرد على المتكلمين ﴾

وهذه القوة عنها تصدر الافاعيل الجسمانية كلها من التحيزات إلى أما كتبها الطبيعية والتشكلات الطبيعية فقد قيل انها لا تجوز أن تكون ذات زاوية فلا تكون الا كرة لأن سائر ما لا زاوية له من الاشكال البيضية والمفرطحة يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز وتفاوت في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافاً فاذا صح وجود الكرة صح وجود الدائرة التي هي نهاية قطع يحدث أو يتوهم فيها . فالدائرة وهي مبدأ للمهندسين موجودة والخط المستقيم وهو البعد الواصل بين كل نقطتين ظاهر الوجود : وأصحاب الجزء أيضاً يلزمهم وجود الدائرة فانه إذا فرض الشكل المثلث مستديراً مضرباً فكان موضع منه انخفاض من موضع حتى إذا أطبق طرفا خط مستقيم على نقطة تفرض وسطاً وعلى نقطة في المحيط استوت عليه في موضع كان أطول : ثم إذا أطبق سائر الجزء المركزي وعلى

الجزء الذي ينخفض من المحيط كان أقصر فامكن أن يتم قصره بجزء أو أجزاء . فان كان زيادة الجزء عليه لا تسويه بل تزيد عليه فهو ينقص عنه بأقل من جزء . وإن كان لا يصله به بل يبقى فرجة فليدبر في الفرجة هذا التدبير بعينه فان ذهب الانفراج إلى غير النهاية ففي الفرج انقسام بلا نهاية - وهذا خلف على مذهبهم . وأما على رأى مثبتى الاتصال فوجود الدائرة والخط المنحنى يثبت بما أقول - إذا فرض جسم ثقل ورأسه أعظم قدراً من أصله وركز على بسيط مسطح وهو قائم عليه قياماً مستوياف معلوم أنه يمكن أن يثبت إذا لم يكن ميله إلى جهة أكثر من ميله إلى جهة أخرى . فان أزيل عن الاستقامة إزالة مآ واصله (١) ولنفرض نقطة مماسة لذلك المركز فمن المعلوم أنه يتحرك إلى أسفل ويلقى السطح المسطح فيثبت لا يخلو إما أن تثبت النقطة في موضعها فيكون كل نقطة تفرضها في رأس ذلك الجسم قد فعلت دائرة - وإما أن يكون مع حركة هذا الطرف إلى أسفل يتحرك الطرف الآخر إلى فوق فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة مركزها النقطة المتحددة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط . وإما أن تتحرك النقطة المتحيزة على السطح فيفعل الطرف الآخر قطعاً وخطاً منحنياً ولكن الميل إلى المركز هو على المحازاة فمحال أن تتحرك النقطة على السطح لأن تلك الحركة إما أن تكون بالقسر أو بالطبع وليست بالطبع ولا بالقسر لأن ذلك القسر لا يتصور إلا عن الأجزاء التي هي أثقل وتلك ليست تدفعها إلى تلك الجهة بل إن دفعها على حفظ الاتصال دفعها إلى خلاف حركتها فقلبتها لممكن أن تترك البالية منها إذ هي أثقل فيطلب حركة أسرع . والمتوسط أبطأ وهناك اتصال يمنع مثلاً أن يعطف فيضطر العالي إلى أن يشيل السافل حتى ينحدر . فيكون حينئذ الجسم منقسماً إلى جزئين جزء يميل إلى فوق قسراً وجزء يميل إلى أسفل طبعاً وبينهما

(١) هكذا في الأصول التي بأيدينا ولعل الصحيح أن ادير من الاستقامة ادارة : ونواميد أو أميل من الاستقامة امالة متواصلة